علم الإجرام الرقمي :محاولة للتغيير وفق نظرية الضبط الاجتماعي

Digital Criminology: An Attempt at Change According to Social Control Theory

د .يونس باعدي

BAADDI YOUNESS

دكتوراه في القانون الخاص تخصص العلوم الجنائية

كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية عبد المالك السعدي– طنجة–

younes.baaddi@etu.uae.ac.ma

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى قدرة نظرية الضبط الاجتماعي التي صاغها ترافيس هيرشي سنة 1969على تفسير سلوك المجرم السيبراني المعاصر، في ضوء التحولات الرقمية التي أعادت تشكيل طبيعة الروابط الاجتماعية وآليات الضبط غير الرسمي .وتنطلق الدراسة من إشكالية مركزية مفادها أن الجريمة السيبرانية تطرح تحدياً نظرياً حقيقياً أمام النماذج التفسيرية التقليدية، نظرا لخصوصية الفضاء الرقمي الذي يتيح إخفاء الهوية وتجاوز الحدود الجغرافية وبناء روابط اجتماعية افتراضية بديلة .وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النقدي، حيث خصص المبحث الأول لتحليل القيمة التفسيرية لنظرية الضبط الاجتماعي من خلال دراسة مرتكزاتها الفكرية وعناصر الرابطة الاجتماعية) التعلق، الالتزام، الاندماج، الاعتقاد(، فيما تناول المبحث الثاني خصوصية الجريمة السيبرانية وإشكالية تفسير سلوك المجرم السيبراني في ضوء هذه النظرية .وخلصت الدراسة إلى أن نظرية الضبط الاجتماعي تحتفظ بقدرة تفسيرية جزئية، غير أن التحولات الرقمية كشفت عن حدود تفسيرية تستدعي إعادة بناء مفهوم الرابطة الاجتماعية ليشمل الروابط الافتراضية، والانتقال من تحليل درجة الرابطة إلى تحليل طبيعتها ومحتواها القيمي.

الكلمات المفتاحية :الضبط الاجتماعي؛ ترافيس هيرشي؛ الجريمة السيبرانية؛ الروابط الاجتماعية؛ المجرم السيبراني؛ علم الإجرام الرقمي؛ الفضاء الرقمي.

Abstract

This study examines the explanatory capacity of Travis Hirschi's Social Control Theory 1969 in interpreting the behavior of contemporary cybercriminals, in light of the digital transformations that have reshaped the nature of social bonds and informal control mechanisms. The study addresses the central question of whether a theory formulated within a traditional social context can adequately account for criminal behavior occurring in a digital environment characterized by anonymity, borderlessness, and the emergence of virtual social bonds. Employing a critical-analytical methodology, the first section analyzes the theoretical foundations of social control theory, including its intellectual underpinnings and the four elements of the social bond (attachment, commitment, involvement, and belief). The second section investigates the specificities of cybercrime and the challenges it poses to the theory's explanatory framework. The study concludes that while social control theory retains partial explanatory value, the digital environment has revealed significant limitations that necessitate reconceptualizing the social bond to encompass virtual ties, shifting the analytical focus from the strength of bonds to their nature and normative content.

;Keywords: Social Control; Travis Hirschi; Cybercrime; Social Bonds; Cybercriminal Digital Criminology; Digital Space.

مقدمة

شكلت الجريمة الرقمية أحد أبرز التحديات التي فرضتها التحولات الرقمية على الفكر الإجرامي المعاصر، ليس فقط بسبب ما تتميز به من تعقيد تقني وطابع عابر للحدود، وإنما أيضا لما تثيره من إشكالات نظرية تتعلق بمدى قدرة النماذج التفسيرية التقليدية على استيعاب أنماط السلوك الإجرامي التي أفرزها الفضاء الرقمي [54] .فمع انتقال جزء متزايد من العلاقات والتفاعلات الإنسانية إلى البيئات الافتراضية،

[54] الاجتماعي الضبط الفالح، قاسم بن سليمان :وأبعاده مفهومه والعوامل المحددة والعبيكان له، للنشر، الرياض، 2020، ص 42.

لم تعد العلاقات الاجتماعية محصورة داخل الأسرة أو المدرسة أو الجماعات المحلية، بل امتدت إلى شبكات ومنصات ومجتمعات رقمية أصبحت تمارس تأثيرا متزايدا في تشكيل السلوك الفردي وتوجيهه .وفي هذا السياق، بات من المشروع التساؤل حول مدى استمرار صلاحية المفاهيم المركزية التي قامت عليها النظريات الإجرامية الكلاسيكية في تفسير الجريمة و السلوك الإجرامي داخل فضاء تتغير فيه طبيعة الروابط الاجتماعية وآليات الضبط والرقابة الاجتماعية[55].

وتعد نظرية الضبط الاجتماعي التي أسسها ترافيس هيرشي[56] في مؤلفه الشهير Causes of Delinquencyسنة 1969 من أكثر النظريات تأثيرا في علم الإجرام الحديث، لأنها أحدثت تحولا جوهريا في زاوية النظر إلى الظاهرة الإجرامية .فبدلا من البحث عن الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، انطلقت النظرية من التساؤل حول الأسباب التي تجعل أغلب الأفراد يمتثلون للقواعد القانونية والاجتماعية رغم ما قد يحققونه من منافع محتملة نتيجة مخالفتها .وانطلاقا من هذا التصور، افترض هيرشي[57] أن الميل إلى الانحراف ليس ظاهرة استثنائية، وإنما احتمال قائم لدى جميع الأفراد، غير أن قوة الروابط الاجتماعية التي تربطهم بالمجتمع هي التي تحد من هذا الميل وتدفعهم إلى احترام القانون والمعايير الاجتماعية .ولهذا اعتبر أن الارتباط والالتزام والاندماج والاعتقاد تشكل مجتمعة البنية الأساسية للضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي يحول دون الانخراط في السلوك الإجرامي[58] .

غير أن التحولات الرقمية التي شهدها المجتمع خلال العقود الأخيرة تفرض إعادة فحص هذه الفرضية في ضوء واقع اجتماعي مختلف جذريا عن ذلك الذي صيغت فيه النظرية .فالمجرم الرقمي المعاصر لا يشبه دائما الصورة التقليدية للمجرم التي ارتبطت في كثير من الأدبيات الإجرامية بالتفكك الاجتماعي أو الفشل الدراسي أو ضعف الاندماج داخل المؤسسات الاجتماعية .بل إن العديد من الجرائم

[55] Travis Hirschi, Causes of Delinquency, University of California Press, 1969, p. 26.

[56] Barbara J. Costello, "Hirschi, Travis: Social Control Theory," Encyclopedia of Criminological Theory, edited by Francis T. Cullen and Pamela Wilcox, SAGE Publications, 2010, p. 452.

[57] ترافيس هيرشي، جنوح أسباب الأحداث، ترجمة محمد سلامة غباري، الجامعي الحديث، الإسكندرية1992 ص 26.

[58] Melinda S. Furtaw, Families, General Strain, Social Control and Adolescent Pain Killer Use, MA thesis, Grand Valley State University, 2015, p. 54,

السيبرانية يرتكبها أفراد يتمتعون بمستويات تعليمية مرتفعة، وكفاءات تقنية متقدمة، واندماج مهني واجتماعي ظاهر[59] ، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى قدرة التفسير القائم على ضعف الروابط الاجتماعية وحده على استيعاب هذا النمط من السلوك الإجرامي[60] .

وتزداد أهمية هذا التساؤل إذا أخذنا بعين الاعتبار أن البيئة الرقمية لم تقتصر على تغيير وسائل ارتكاب الجريمة، بل أعادت تشكيل طبيعة العلاقات الاجتماعية ذاتها .فالتأثير الاجتماعي لم يعد يمر حصرا عبر الأسرة أو المدرسة أو جماعات الأقران التقليدية، وإنما أصبح يمتد إلى مجتمعات افتراضية ومنصات تواصل وشبكات رقمية، قد تمارس تأثيرا يفوق أحيانا تأثير المؤسسات الاجتماعية التقليدية .ومن ثم، فإن الإشكال لم يعد يتعلق فقط بمدى صلاحية نظرية الضبط الاجتماعي لتفسير الجريمة السيبرانية، وإنما بمدى قدرة مفهوم الرابطة الاجتماعية نفسه على استيعاب التحولات التي مست المجتمع المعاصر[61] .

وتتجلى أهمية هذا الموضوع من الناحية العلمية في كونه يقع عند تقاطع ثلاثة مجالات معرفية متكاملة هي علم الإجرام والقانون الجنائي والدراسات التي تتناول الجرائم السيبرانية، بما يجعله موضوعا خصبا لإعادة التفكير في العلاقة بين النظرية الإجرامية والتحولات الاجتماعية والتكنولوجية .كما يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى الحاجة المتزايدة إلى تطوير أدوات تفسيرية قادرة على فهم السلوك الإجرامي داخل الفضاء الرقمي، وعدم الاكتفاء بالمقاربات القانونية أو التقنية البحتة .أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية الدراسة في تنامي الجرائم السيبرانية بمختلف صورها، وما تفرضه من تحديات على السياسات الجنائية وآليات الوقاية والمكافحة، الأمر الذي يجعل فهم العوامل المؤثرة في سلوك المجرم السيبراني مدخلا ضروريا لتطوير سياسات أكثر فعالية في مجال الأمن السيبراني والوقاية من الجريمة[62] .

[59] Ki Hong (Steve) Chon, Cybercrime Precursors: Towards a Model of Offender Resources, PhD thesis, Australian National University, 2016, p. 45

[60] Melinda S. Furtaw, op. cit., p. 26.

[61] Michael David Wiatrowski, Social Control Theory and Delinquency, PhD dissertation, Portland State? University. Page 5.

[62] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، فيينا،2013 ، ص.22-15

أما دواعي اختيار الموضوع، فتتمثل أولا في الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحظى بها الجريمة السيبرانية باعتبارها إحدى أكثر الظواهر الإجرامية تعبيرا عن التحولات التي يشهدها المجتمع الرقمي[63] . وتتمثل ثانيا في المكانة المركزية التي تحتلها نظرية الضبط الاجتماعي داخل الفكر الإجرامي المعاصر،

وما أثارته من نقاشات علمية متواصلة منذ ظهورها[64] .أما ثالثا، فتتمثل في محدودية الدراسات العربية التي حاولت الربط بين نظرية هيرشي والجريمة السيبرانية من منظور تحليلي ونقدي، مقابل هيمنة الدراسات التي ركزت على الجوانب التشريعية أو التقنية لهذه الجرائم[65] .

غير أن ما يجعل هذا الموضوع أكثر أهمية من الناحية العلمية هو أن الجريمة السيبرانية لا تضعنا فقط أمام وسائل جديدة لارتكاب الجريمة، بل تضعنا أمام نمط جديد من الفاعلين الإجراميين. فالمجرم السيبراني قد يكون مندمجاً اجتماعياً في الواقع، لكنه منخرط في الوقت ذاته داخل عوالم رقمية توفر له الاعتراف والانتماء والتأثير والخبرة[66] والحماية .ومن هنا تنشأ المفارقة التي تشكل جوهر هذه الدراسة: كيف يمكن لنظرية قامت على فكرة ضعف الروابط الاجتماعية أن تفسر جرائم يرتكبها أحيانا أفراد لا يبدو أنهم يفتقرون إلى تلك الروابط في صورتها التقليدية؟

وانطلاقا من ذلك، لا تسعى هذه الدراسة إلى الدفاع عن نظرية هيرشي أو إلى تجاوزها بصورة قطعية، وإنما تهدف إلى إخضاعها لقراءة نقدية في ضوء التحولات الرقمية الراهنة وفي ظل حقل علم الاجرام الرقمي .فالقيمة العلمية للنظريات لا تقاس بقدرتها على تقديم تفسيرات نهائية، وإنما بقدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية واستيعاب الظواهر الجديدة .ومن هذا المنطلق، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن نظرية الضبط الاجتماعي ما تزال تحتفظ بجزء مهم من قدرتها التفسيرية، غير أن البيئة الرقمية أفرزت أنماطا جديدة من الروابط الاجتماعية الافتراضية تجعل من الضروري إعادة تفسير بعض مفاهيمها الأساسية وتوسيع نطاقها.

[63] Erica D. Sizemore, Youth Bullying: From Traditional Bullying Perpetration to Cyberbullying Perpetration and the Role of Gender, MA thesis, East Tennessee State University, 2015, p. 21

[64] Ki Hong, Steve, Chon, op. cit., p. 204.

[65] محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات :القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط7، 2012 ، ص.48-45

[66] جمال معتوق،" عرض لنظرية الضبط الاجتماعي أو الروابط الاجتماعية عند العالم ترافيس هيرشي"، مجلة سوسيولوجيا الجريمة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021 ، ص62-45

وعليه، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى قدرة نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي، على تفسير سلوك المجرم السيبراني المعاصر في ظل التحولات الرقمية التي أعادت تشكيل طبيعة الروابط الاجتماعية وآليات الضبط غير الرسمي داخل الفضاء السيبراني؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما الأسس الفكرية والعلمية التي تقوم عليها نظرية الضبط الاجتماعي؟
- ما مدى نجاح النظرية في تفسير السلوك الإجرامي التقليدي؟
- ما الخصائص التي تميز المجرم السيبراني عن المجرم التقليدي؟
- هل ما تزال عناصر الرابطة الاجتماعية التي صاغها هيرشي قادرة على تفسير الجريمة السيبرانية؟
- ما حدود النظرية في البيئة الرقمية؟[67]

-وهل تستوجب التحولات الرقمية إعادة بناء مفهوم الرابطة الاجتماعية بما يشمل الروابط الرقمية والافتراضية؟

وتقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن نظرية الضبط الاجتماعي ما تزال تحتفظ بقيمة تفسيرية مهمة في مجال الجريمة السيبرانية، غير أن التحولات الرقمية أفرزت أنماطا جديدة من التفاعل والاندماج الاجتماعي تجعل من الصعب الاعتماد على النظرية في صورتها التقليدية دون إعادة تطويرها .كما تنبثق عنها فرضيات فرعية مؤداها أن بعض عناصر الرابطة الاجتماعية ما تزال تؤثر في السلوك السيبراني، وأن الفضاء الرقمي أوجد في المقابل روابط اجتماعية افتراضية أصبحت تمارس أدوارا موازية أو بديلة للروابط الاجتماعية التقليدية.

[67] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., p. 22.

ولمعالجة هذه الإشكالية والتحقق من الفرضيات المعتمدة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي النقدي في دراسة المرتكزات الفكرية لنظرية الضبط الاجتماعي وتقييم مدى صلاحيتها التفسيرية في البيئة الرقمية، مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي من خلال تتبع نتائج الدراسات التطبيقية الحديثة المرتبطة بالجريمة السيبرانية .كما تم توظيف المقاربة النقدية للكشف عن مواطن القوة والقصور في النظرية واقتراح إمكانات تطويرها في ضوء التحولات الرقمية المعاصرة.[68]

وتأسيسا على ما سبق، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين؛ خصص المبحث الأول لتحليل القيمة التفسيرية لنظرية الضبط الاجتماعي في فهم السلوك الإجرامي، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة أثر التحولات الرقمية في إعادة تشكيل سلوك المجرم السيبراني ومدى صلاحية نظرية هيرشي لتفسيره، وصولا إلى تقديم قراءة نقدية تسعى إلى إعادة بناء مفهوم الرابطة الاجتماعية في ضوء المجتمع الرقمي.[69]

المبحث الأول :القيمة التفسيرية لنظرية الضبط الاجتماعي في فهم السلوك الإجرامي

يصعب تناول الجريمة السيبرانية بوصفها ظاهرة إجرامية معاصرة دون العودة إلى إحدى الإشكاليات المركزية التي شغلت علم الإجرام لعقود طويلة، والمتمثلة في البحث عن العوامل التي تحول دون انخراط الأفراد في السلوك المنحرف .[70] فبينما انشغلت العديد من النظريات الإجرامية بتفسير أسباب الجريمة ومصادر الانحراف، اختارت نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي مسارا مغايرا حين نقلت مركز الاهتمام من الجريمة ذاتها إلى الامتثال للقواعد الاجتماعية .[71] وقد بدا هذا التحول عند ظهوره، بمثابة مراجعة نقدية ضمنية لعدد من التصورات الإجرامية التي افترضت أن تفسير الجريمة يمر بالضرورة عبر البحث عن دوافع استثنائية أو ظروف غير عادية تدفع الفرد إلى الانحراف.

---

[68] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 22-24.
[69] Ki Hong (Steve) Chon, op. cit., p. 204.
[70] تيم نيوبرن، الجريمة علم مقدمة قصيرة جداً، ترجمة مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2019، ص 78-80.
[71] الفتاح عبد الصيفي، علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 87-89.

غير أن القيمة العلمية لأي نظرية لا تقاس فقط بقدرتها على تقديم تفسير مقنع في سياق تاريخي معين، وإنما أيضاً بمدى قدرتها على الصمود أمام التحولات الاجتماعية التي تطرأ على موضوعها. ومن هنا تكتسب العودة إلى نظرية هيرشي أهمية خاصة؛ إذ إن النقاش اليوم لم يعد يدور حول مكانتها داخل الدراسات الإجرامية، بقدر ما أصبح يتعلق بحدود قدرتها على تفسير أنماط إجرامية لم تكن مطروحة عند تأسيسها .فالسؤال الذي يفرض نفسه ليس ما إذا كانت النظرية قد نجحت في تفسير الجنوح والانحراف التقليدي، وإنما ما إذا كانت الفرضيات التي قامت عليها ما تزال قادرة على تفسير السلوك الإجرامي في مجتمع تغيرت فيه طبيعة العلاقات الاجتماعية ومصادر التأثير والرقابة[72] .

وإذا كان هيرشي قد افترض أن قوة الرابطة الاجتماعية تشكل الحاجز الأساسي أمام الانحراف، فإن التطورات اللاحقة كشفت أن هذه الفرضية ليست بمنأى عن النقاش .فقد أظهرت دراسات عديدة[73] أن بعض الأفراد المنخرطين في السلوك الإجرامي يتمتعون بدرجات متفاوتة من الاندماج الاجتماعي والمهني، كما أن تأثير الجماعات المرجعية لم يعد يقتصر على الأسرة أو المدرسة أو جماعة الأقران التقليدية .ومن ثم، فإن الإشكال الحقيقي لا يتعلق بوجود الرابطة الاجتماعية أو غيابها، وإنما بطبيعتها وحدود تأثيرها وآليات اشتغالها داخل سياقات اجتماعية متغيرة[74].

وعليه، فإن تحليل نظرية الضبط الاجتماعي لا يهدف في هذا المبحث إلى إعادة عرض عناصرها أو استحضار مسارها التاريخي فحسب، بل يسعى إلى مساءلة فرضياتها الأساسية واختبار قوتها التفسيرية في ضوء ما أفرزته الأدبيات الإجرامية من نقاشات وانتقادات .فهل نجحت النظرية فعلا في تقديم تفسير متماسك للسلوك الإجرامي؟ وهل تتمتع عناصر الرابطة الاجتماعية بالقيمة التفسيرية ذاتها التي افترضها هيرشي؟ أم أن بعض التحولات التي عرفها المجتمع المعاصر كشفت عن حدود هذا التصور وأظهرت الحاجة إلى مراجعته؟ تلك هي الأسئلة التي سيحاول هذا المبحث مقاربتها قبل الانتقال إلى اختبار النظرية في مواجهة أحد أكثر أشكال الإجرام المعاصر تعقيدا، وهو الإجرام السيبراني.

[72] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 22-24.
[73] Travis Hirschi, Causes of Delinquency, op. cit., pp. 18-20.
[74] رؤوف عبيد، مرجع سابق، ص 112.

المطلب الأول :المرتكزات الفكرية لنظرية الضبط الاجتماعي وحدودها النظرية

يثير البحث في الأسس الفكرية لنظرية الضبط الاجتماعي إشكالية تتجاوز مجرد تحديد مصادرها السوسيولوجية أو تتبع مراحل تطورها التاريخي؛ إذ يتعلق الأمر بفهم التحول المعرفي الذي أحدثته داخل علم الإجرام .فالنظرية لم تظهر في فراغ فكري، بل جاءت في سياق كانت فيه أغلب المقاربات الإجرامية منشغلة بالبحث عن العوامل التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، سواء كانت عوامل بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية .غير أن هيرشي اختار الانطلاق من فرضية مغايرة قلبت منطق السؤال الإجرامي التقليدي، حين اعتبر أن المشكلة لا تكمن في تفسير الجريمة بقدر ما تكمن في تفسير الامتثال للقواعد الاجتماعية.[75]

وتتبع أهمية هذا التحول من كونه أعاد صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع على نحو مختلف.فبدلا من النظر إلى الجريمة باعتبارها نتيجة مباشرة لعوامل مرضية أو أوضاع اجتماعية استثنائية، افترض هيرشي أن الميل إلى الانحراف يظل احتمالا قائما لدى جميع الأفراد، وأن ما يحد من هذا الاحتمال هو وجود روابط اجتماعية قوية تربط الفرد بالمجتمع وتجعله أكثر التزاما بقواعده وقيمه .غير أن هذا التصور، رغم ما حققه من تأثير واسع داخل الأدبيات الإجرامية، لم يخل من انتقادات وتساؤلات تتعلق بمدى كفاية الرابطة الاجتماعية وحدها لتفسير السلوك الإجرامي بمختلف صوره[76].

ومن ثم، فإن فهم نظرية الضبط الاجتماعي لا يقتضي الوقوف عند مضامينها الظاهرة فحسب، بل يقتضي مساءلة الفرضيات التي قامت عليها والكشف عن خلفياتها الفكرية وموقعها داخل البناء النظري لعلم الإجرام .فإلى أي حد استطاعت النظرية أن تقدم تصورا مختلفا لتفسير الجريمة؟ وهل شكلت بالفعل قطيعة معرفية مع التصورات السابقة، أم أنها أعادت إنتاج بعض أفكارها في صياغة جديدة؟ ثم ما حدود هذا التصور في تفسير السلوك الإجرامي قبل الانتقال إلى اختبار صلاحيته في البيئة الرقمية؟

---

[75] الفتاح عبد الصيفي، علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 87-89.

[76] قاسم بن سليمان الضبط الفالح، الاجتماعي :مفهومه وأبعاده والعوامل المحددة له، العبيكان للنشر، الرياض، 2020، ص 42.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، سيتم أولا الوقوف على الخلفية السوسيولوجية والفكرية التي انطلقت منها النظرية وموقعها ضمن نظريات علم الإجرام، قبل الانتقال إلى تحليل عناصر الرابطة الاجتماعية التي تشكل جوهر البناء النظري الذي أقامه هيرشي[77] .

الفقرة الأولى :الخلفية السوسيولوجية والفكرية لنظرية الضبط الاجتماعي

لم تظهر نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي بوصفها اجتهادا معزولا داخل علم الإجرام، وإنما جاءت امتدادا لتقليد سوسيولوجي طويل انشغل بتفسير الكيفية التي يحافظ بها المجتمع على تماسكه ويضمن امتثال أفراده للقواعد والمعايير المنظمة للحياة الاجتماعية [78] .فقد ارتبط مفهوم الضبط الاجتماعي منذ البدايات الأولى لعلم الاجتماع بمحاولة فهم الآليات التي تحول دون انزلاق الأفراد نحو السلوك المنحرف، وهو ما جعل هذا المفهوم يحتل موقعا مركزيا في أعمال عدد من المنظرين الكلاسيكيين، وفي مقدمتهم إميل دوركايم الذي ربط بين قوة الاندماج الاجتماعي واستقرار النظام الاجتماعي، معتبرا أن ضعف الروابط الاجتماعية يؤدي إلى تراجع الالتزام بالمعايير الجماعية ويفتح المجال أمام أشكال مختلفة من الانحراف[79].

وفي السياق ذاته، تأثرت نظرية هيرشي بصورة غير مباشرة بالتصور الكلاسيكي للطبيعة البشرية الذي دافع عنه توماس هوبز ، ثم طوره لاحقاً رواد المدرسة التقليدية في القانون الجنائي، وعلى رأسهم سيزار بيكاريا وجيريمي بنثام .فهؤلاء انطلقوا من فرضية مفادها أن الإنسان يسعى بطبيعته إلى تحقيق مصالحه الخاصة وإشباع رغباته بأقل تكلفة ممكنة، وأن السلوك المنحرف لا يحتاج إلى تفسير استثنائي بقدر ما يحتاج إلى تفسير أسباب الامتناع عنه .وتكشف هذه الفرضية عن أحد المرتكزات الفكرية الأساسية التي سيبني عليها هيرشي نظريته لاحقا، حين اعتبر أن السؤال الحقيقي ليس" :لماذا يرتكب الأفراد الجريمة؟ " بل" :لماذا لا يرتكبها أغلب الأفراد؟[80] .

[77] Travis Hirschi, Causes of Delinquency, op. cit., pp. 16-34.

[78] Barbara J. Costello, "Hirschi, Travis: Social Control Theory," Encyclopedia of Criminological Theory, edited by Francis T. Cullen and Pamela Wilcox, SAGE Publications, 2010, p. 452

[79] رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة،1985 ، ص.115-112

[80] Michael David Wiatrowski, Social Control Theory and Delinquency, PhD dissertation, Portland State?University, 1978, pp. 2-25, pp. 2-25.

ومن هذا المنطلق، مثلت نظرية الضبط الاجتماعي تحولا مهما داخل الفكر الإجرامي؛ إذ انتقلت من البحث عن أسباب الانحراف إلى البحث عن أسباب الامتثال .فبدلا من افتراض وجود دوافع خاصة تدفع الفرد إلى الجريمة، افترض هيرشي أن الميل إلى إشباع المصالح الذاتية موجود بصورة طبيعية لدى الجميع، وأن ما يحد منه هو قوة الروابط الاجتماعية التي تربط الفرد بالمجتمع .وقد اعتبر أن هذه الروابط تتشكل عبر عملية التنشئة الاجتماعية وتؤدي وظيفة وقائية تحول دون الانخراط في السلوك الإجرامي، وهو ما جعل النظرية إحدى أكثر النظريات تأثيرا واختبارا في الأدبيات الإجرامية المعاصرة[81] .

غير أن القراءة النقدية لهذه الخلفية الفكرية تكشف أن هيرشي، رغم محاولته القطع مع بعض النظريات السائدة في ستينيات القرن الماضي، ظل وفيا لافتراض فلسفي قديم مفاده أن الإنسان كائن أناني تحكمه المصلحة الذاتية في المقام الأول[82] .ويثير هذا الافتراض تساؤلات منهجية مهمة، خاصة في ضوء الدراسات الحديثة التي أظهرت أن السلوك الإنساني لا يتحدد فقط بضعف أو قوة الروابط الاجتماعية، بل يتأثر أيضا بعوامل ثقافية ورقمية وشبكية معقدة لم تكن حاضرة عند بناء النظرية .ومن هنا تبرز أهمية إعادة فحص الأسس الفكرية لنظرية الضبط الاجتماعي قبل الانتقال إلى اختبار مدى قدرتها على تفسير أنماط الانحراف المستحدثة، وعلى رأسها الجريمة السيبرانية التي أعادت تشكيل طبيعة العلاقات الاجتماعية ومصادر التأثير والرقابة في المجتمع المعاصر[83].

الفقرة الثانية :نشأة نظرية الضبط الاجتماعي وتطورها داخل الفكر الإجرامي

لم يكن صدور كتاب Causes of Delinquency سنة 1969 حدثا عاديا في تاريخ علم الإجرام، وإنما مثل نقطة تحول في منطق بناء النظرية الإجرامية نفسها .فلم يسع ترافيس هيرشي إلى تقديم تفسير جديد للجريمة بقدر ما سعى إلى مراجعة الافتراضات التي انطلقت منها النظريات السابقة، معتبرا أن الخلل لا يكمن في قصور أجوبتها فحسب، وإنما في طبيعة السؤال الذي كانت تطرحه .فإذا كانت أغلب النظريات الإجرامية قد انطلقت من البحث عن الأسباب التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، فإن هيرشي رأى أن هذا المنظور يفترض ضمنياً أن الامتثال للقانون هو الحالة الطبيعية، في حين أن السؤال الأكثر علمية

[81] Michael David Wiatrowski, op. cit., p. 37.
[82] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 30-32.
[83] Melinda S. Furtaw, op. cit., p. 26.

يتمثل في تفسير أسباب احترام أغلب الأفراد للقواعد القانونية رغم توافر دوافع مخالفتها .ومن ثم، نقل مركز الثقل في التحليل من تفسير الانحراف إلى تفسير الامتثال، وهو تحول وصفه كل من باربرا كوستيلو وجون لوب [84] بأنه أحد أكثر التحولات تأثيرا في علم الإجرام خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لأنه أعاد بناء الفرضيات التي يقوم عليها تفسير السلوك الإجرامي، وليس مجرد تعديل بعض متغيراته[85] .

ولم يكن هذا التحول مجرد تعديل في زاوية النظر، بل مثل مراجعة إبستمولوجية لأساس التفكير في الظاهرة الإجرامية؛ إذ نقل مركز التحليل من البحث عن دوافع الانحراف إلى دراسة الروابط الاجتماعية التي تجعل الأفراد يمتثلون للقانون .ولهذا وصفت الأدبيات اللاحقة كتاب Causes of Delinquency بأنه أحد أكثر الأعمال تأثيرا في تطور نظريات الضبط الاجتماعي الحديثة[86] .

غير أن الأهمية العلمية لهذا التحول لا تعني التسليم المطلق بسلامة منطلقاته النظرية .فافتراض هيرشي أن الإنسان يمتلك ميلاً طبيعياً إلى الانحراف يجعل من الرابطة الاجتماعية المتغير التفسيري المركزي، بل يكاد يحصر تفسير السلوك الإجرامي في قوة هذه الرابطة أو ضعفها .ويبدو أن هذا الاختزال، رغم نجاحه في تفسير جانب مهم من الجنوح التقليدي، يثير إشكالا منهجيا؛ إذ يصعب التسليم بأن جميع صور الإجرام يمكن ردها إلى درجة الارتباط بالمجتمع، دون مراعاة أثر المتغيرات الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية التي أعادت تشكيل أنماط الجريمة خلال العقود الأخيرة .ولهذا فإن قوة النظرية تكمن في قدرتها على تفسير الامتثال، أما محدوديتها فتبدأ عندما تتحول الرابطة الاجتماعية إلى التفسير الوحيد للسلوك الإجرامي .وقد أكدت الاختبارات اللاحقة أن بعض عناصر الرابطة الاجتماعية، ولا سيما الارتباط والاعتقاد، تتمتع بقوة تفسيرية أكبر من غيرها، [87] في حين جاءت نتائج عناصر أخرى أكثر تباينا، وهو ما دفع عددا من الباحثين إلى الدعوة لإعادة تقييم النموذج الأصلي بدلا من التعامل معه باعتباره إطارا تفسيريا مكتمل البنية.

[84] Barbara J. Costello and John H. Laub, "Social Control Theory: The Legacy of Travis Hirschi's Causes of Delinquency," Annual Review of Criminology, vol. 3, 2020, pp. 21-41

[85] Travis Hirschi, Causes of Delinquency, op. cit., pp. 16-26.

[86] Barbara J. Costello, "Hirschi, Travis: Social Control Theory," Encyclopedia of Criminological Theory, edited by Francis T. Cullen and Pamela Wilcox, SAGE Publications, 2010, p. 452,

[87] Michael David Wiatrowski, op. cit., p. 34.

ومن هذا المنطلق، فإن القيمة العلمية لنظرية الضبط الاجتماعي لا تتمثل في كونها قدمت الإجابة النهائية عن سؤال الجريمة، وإنما في أنها فرضت إعادة التفكير في هذا السؤال ذاته .غير أن استمرار هذه القيمة يظل رهيناً بقدرة النظرية على استيعاب التحولات التي مست موضوعها .فإذا كانت فرضيات هيرشي قد صيغت في مجتمع كانت فيه الأسرة والمدرسة والعمل تمثل المراكز الرئيسة للضبط الاجتماعي، فإن المجتمع الرقمي يثير تساؤلا أكثر تعقيدا :هل ما تزال الرابطة الاجتماعية تؤدي الوظيفة نفسها عندما أصبحت العلاقات الإنسانية تبنى داخل منصات رقمية ومجتمعات افتراضية تتجاوز الحدود المكانية والمؤسسات التقليدية؟[88] أم أن التحول الحقيقي لا يقتضي مراجعة نتائج النظرية فحسب، وإنما إعادة تعريف مفهوم الرابطة الاجتماعية ذاته؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تمثل المدخل الحقيقي لاختبار مدى صلاحية نظرية هيرشي في تفسير سلوك المجرم السيبراني المعاصر.

إن إعادة صياغة السؤال الإجرامي التي اقترحها هيرشي لم تكن مجرد تحول في منهج البحث، بل أعادت ترتيب أولويات التحليل الجنائي؛ إذ لم يعد الاهتمام منصبا على البحث عن الدافع الإجرامي بوصفه المتغير الحاسم، وإنما على تحليل مدى قوة القيود الاجتماعية التي تمنع الفرد من ترجمة هذا الدافع إلى سلوك مجرم [89] .ومن هذه الزاوية، قدمت نظرية الضبط الاجتماعي تصورا مختلفا للعلاقة بين الفرد والقانون، قوامه أن احترام القاعدة القانونية لا يتحقق فقط بفعل الجزاء الجنائي، وإنما نتيجة وجود روابط اجتماعية تجعل مخالفة القانون أكثر كلفة من الامتثال له .وبذلك، انتقلت النظرية من تفسير الجريمة إلى تفسير فاعلية الضبط الاجتماعي باعتباره آلية وقائية تسبق تدخل القانون الجنائي، وهو ما منحها مكانة متميزة داخل الدراسات الإجرامية المعاصرة.

غير أن هذا البناء النظري، على الرغم من اتساقه الداخلي، يثير ملاحظة منهجية لا تخلو من أهمية .فقد افترض هيرشي أن الرابطة الاجتماعية تتشكل أساسا داخل مؤسسات المجتمع التقليدية، كالأسرة والمدرسة والعمل، وأن ضعفها يؤدي إلى زيادة احتمالات الانحراف .إلا أن هذا الافتراض يظل مرتبطا بسياق اجتماعي معين، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن مدى قابليته للتعميم في ظل التحولات التي عرفها المجتمع الرقمي .فالفضاء السيبراني لم يغيّر وسائل ارتكاب الجريمة فحسب، بل أعاد تشكيل أنماط

[88] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 38-40.
[89] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 38-40.

التنشئة الاجتماعية ومصادر التأثير والرقابة، وأوجد جماعات مرجعية افتراضية تمارس أدوارا قد تضاهي، بل وقد تنافس، المؤسسات الاجتماعية التقليدية في توجيه السلوك الفردي .ومن ثم، فإن الإشكال لم يعد يقتصر على قياس قوة الرابطة الاجتماعية، وإنما أصبح يتعلق بتحديد طبيعة هذه الرابطة ذاتها :هل ما تزال تبنى داخل المؤسسات التي تصورها هيرشي، أم أنها انتقلت إلى فضاءات إفتراضية رقمية، تفرض إعادة النظر في مضمونها ووظيفتها؟[90]

وتأسيسا على ذلك، فإن تقييم نظرية الضبط الاجتماعي لا ينبغي أن ينحصر في بيان عناصرها أو استعراض تطبيقاتها، وإنما يقتضي تحليل الأساس الفكري الذي قامت عليه واختبار مدى استمراره في تفسير أنماط الإجرام المستحدثة .وهذا ما يبرر، قبل الانتقال إلى دراسة عناصر الرابطة الاجتماعية، الوقوف على الخلفية السوسيولوجية والفكرية التي شكلت الإطار المرجعي للنظرية، والكشف عن مدى إسهامها في بناء نموذج تفسيري ما يزال يحتفظ بقيمته العلمية، أو أصبح في حاجة إلى إعادة بناء في ضوء التحولات الرقمية المعاصرة.

المطلب الثاني :الرابطة الاجتماعية بين البناء النظري والقدرة التفسيرية

إذا كان ترافيس هيرشي قد أعاد صياغة السؤال الإجرامي من خلال تحويل الاهتمام من تفسير الجريمة إلى تفسير الامتثال للقانون، فإن القيمة الحقيقية لنظريته لا تتحدد بهذا التحول المنهجي وحده، وإنما تتجسد في البناء النظري الذي أقامه لتفسير هذا الامتثال .فالنظريات لا تقاس بسلامة فرضياتها المجردة، وإنما بقدرتها على بناء نموذج تفسيري متماسك يفسر الواقع ويصمد أمام الاختبار العلمي. ومن هذا المنطلق، جعل هيرشي من الرابطة الاجتماعية حجر الزاوية في تفسير السلوك الإنساني، معتبرا أن احترام القاعدة القانونية لا يرجع، في المقام الأول، إلى الخوف من العقوبة أو إلى الاعتبارات الأخلاقية المجردة، وإنما إلى قوة الروابط التي تربط الفرد بالمجتمع وتجعل الامتثال أكثر عقلانية من الانحراف[91] .

غير أن هذه الفرضية، على الرغم من بساطتها الظاهرة، تثير إشكالا نظريا بالغ الأهمية؛ إذ إن اختزال الضبط الاجتماعي في قوة الرابطة يقتضي التسليم، ضمنا، بأن ضعفها يمثل التفسير الرئيس للسلوك

[90] Michael David Wiatrowski, op. cit., pp. 5-8.
[91] Travis Hirschi, Causes of Delinquency, op. cit., pp. 16-26.

الإجرامي .وهنا يبرز التساؤل :هل تكفي الرابطة الاجتماعية وحدها لتفسير الظاهرة الإجرامية، أم أنها مجرد متغير ضمن شبكة أكثر تعقيدا من العوامل النفسية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية؟ لقد حاولت الأدبيات الإجرامية اللاحقة الإجابة عن هذا السؤال من خلال إخضاع نظرية هيرشي لعشرات الاختبارات التجريبية، فأكدت كثير منها القيمة التفسيرية للنظرية، لكنها كشفت في الوقت نفسه أن قوة الرابطة الاجتماعية ليست متغيرا ثابتا أو مستقلا، بل تتأثر بالسياق الاجتماعي وبطبيعة التحولات التي يعرفها المجتمع، وهو ما جعل عددا من الباحثين يدعون إلى قراءة النظرية باعتبارها نموذجا تفسيريا قابلا للتطوير لا إطارا نظريا مغلقا[92].

ومن منظور هذه الدراسة، فإن الإشكال لا يتعلق بإثبات صحة نظرية الضبط الاجتماعي أو نفيها، ومجرد عرض مكوناتها الأربعة، وإنما مساءلة الدور الذي يؤديه كل عنصر في تحقيق الامتثال للقانون، وبيان حدود هذا الدور في ضوء التحولات التي مست بنية المجتمع المعاصر .فهل ما تزال عناصر الرابطة الاجتماعية تحتفظ بالوظيفة الضبطية التي افترضها هيرشي؟ أم أن المجتمع الرقمي أعاد تشكيل هذه الروابط على نحو يفرض إعادة تفسيرها؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تمثل المدخل الضروري لفهم مدى صلاحية النظرية في تفسير السلوك الإجرامي التقليدي أولاً، ثم اختبار قدرتها على تفسير سلوك المجرم السيبراني في المبحث الثاني[93] .

المبحث الثاني :نظرية الضبط الاجتماعي في مواجهة الجريمة السيبرانية

تكشف القيمة العلمية لأي نظرية إجرامية عن نفسها عندما تواجه ظواهر لم تكن حاضرة عند نشأتها . فالنظريات التي تكتفي بتفسير الواقع الذي ولدت فيه سرعان ما تتحول إلى نماذج تاريخية، أما النظريات القادرة على إعادة إنتاج أدواتها المفاهيمية في مواجهة التحولات الاجتماعية فتظل محتفظة بحضورها داخل الفكر الإجرامي .ومن هذا المنطلق، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه نظرية الضبط الاجتماعي اليوم لا يتمثل في إعادة إثبات قدرتها على تفسير الجنوح التقليدي، وإنما في اختبار مدى صلاحيتها لتفسير أنماط إجرامية نشأت داخل بيئة تختلف جذريا عن السياق الذي صاغ فيه هيرشي فرضياته الأساسية[94] .

[92] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 28-30.

[93] Tina Fowler, The Role of Social Bonds, Self-Control, and Specific Interventions on Outcomes for Serious Juvenile Offenders, PhD dissertation, Prairie View A&M University, 2022, p. 3, p. 3.

[94] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 35-38.

ولا يثير هذا التحول مجرد إشكال تقني يتعلق بتغير وسائل ارتكاب الجريمة، بل يطرح إشكالا أعمق يمس البناء النظري للنموذج التفسيري نفسه .فالجريمة السيبرانية لا تعيد تشكيل الوسائل الإجرامية فحسب، وإنما تعيد تشكيل طبيعة الفاعل الإجرامي، وأنماط التفاعل الاجتماعي، ومصادر التأثير والرقابة، بل وحتى مفهوم الانتماء الاجتماعي الذي قامت عليه نظرية هيرشي .فالمجرم السيبراني قد يكون مندمجا في أسرته، وناجحاً في دراسته أو عمله، ويتمتع بعلاقات اجتماعية مستقرة، ومع ذلك ينخرط في أنشطة إجرامية داخل فضاءات رقمية توفر له الاعتراف والهوية والانتماء[95] .وهنا يبرز التساؤل الجوهري :هل يكفي ضعف الرابطة الاجتماعية التقليدية لتفسير هذا النمط من السلوك، أم أن البيئة الرقمية أوجدت أشكالا جديدة من الروابط ينبغي أن تدخل ضمن البناء التفسيري للنظرية؟

ويكتسب هذا التساؤل أهمية مضاعفة في ضوء ما انتهت إليه الأدبيات الحديثة، التي لم تعد تنظر إلى نظرية الضبط الاجتماعي بوصفها نموذجا مغلقا، بل إطارا تفسيريا قابلا للمراجعة والتطوير .فقد

أظهرت المراجعات المنهجية والدراسات التطبيقية أن عناصر الرابطة الاجتماعية ما تزال تحتفظ بقدرة تفسيرية معتبرة في عدد من أنماط السلوك المنحرف، إلا أن أثرها يتغير باختلاف السياق الاجتماعي

وطبيعة الجريمة، الأمر الذي يفرض إعادة تقييمها في ضوء التحولات التي أحدثها المجتمع الرقمي. ومن ثم، فإن السؤال لم يعد يدور حول صحة النظرية أو بطلانها، وإنما حول حدود مجال انطباقها، ومدى حاجتها إلى إعادة بناء مفاهيمها لاستيعاب التحول من الروابط الاجتماعية التقليدية إلى الروابط الرقمية والافتراضية[96].

وانطلاقا من ذلك، لن يتجه هذا المبحث إلى البحث عن أوجه التشابه الشكلية بين نظرية الضبط الاجتماعي والجريمة السيبرانية، وإنما سيناقش مدى قدرة الفرضيات التي أقام عليها هيرشي نموذجه التفسيري على تفسير سلوك المجرم السيبراني المعاصر .وسيتم ذلك من خلال تحليل خصوصية الجريمة السيبرانية وخصائص مرتكبها، ثم تقييم مدى احتفاظ عناصر الرابطة الاجتماعية بقيمتها التفسيرية في البيئة الرقمية،

[95] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، فيينا،2013 ، ص22

[96] Tina Fowler, The Role of Social Bonds, Self-Control, and Specific Interventions on Outcomes for Serious Juvenile Offenders, PhD dissertation, Prairie View A&M University, 2022, p. 3.

وصولا إلى مناقشة ما إذا كانت التحولات الرقمية تستوجب تطوير نظرية الضبط الاجتماعي أم إعادة بناء بعض مفاهيمها الأساسية بما ينسجم مع طبيعة المجتمع الرقمي.

المطلب الأول :خصوصية الجريمة السيبرانية وإشكالية تفسير سلوك المجرم السيبراني

إذا كانت القيمة الحقيقية للنظريات الإجرامية تتجلى في قدرتها على تفسير الظواهر المستحدثة، فإن الجريمة السيبرانية تمثل اليوم أحد أكثر الاختبارات صعوبة أمام البناء النظري لعلم الإجرام .فهذه الجريمة لم تضف وسيلة تقنية جديدة لارتكاب الأفعال المجرمة فحسب، بل أعادت تشكيل البيئة التي يتكون فيها السلوك الإجرامي، وغيرت طبيعة العلاقة بين الجاني والضحية، وبين الفعل الإجرامي والرقابة الاجتماعية،[97] وبين المجال الواقعي والفضاء الافتراضي ومفهوم مسرح الجريمة وتعريف السلاح .ولذلك، فإن تطبيق نظرية صيغت في سياق اجتماعي تقليدي على جريمة تنشأ داخل بيئة رقمية يقتضي الحذر المنهجي، لأن الأمر لا يتعلق بنقل نموذج تفسيري من مجال إلى آخر، وإنما باختبار مدى احتفاظ هذا النموذج بقدرته التفسيرية في سياق مختلف جذريا[98].

وتكمن الإشكالية في أن الجريمة السيبرانية لا تطرح تحديا تشريعيا أو تقنيا فحسب، وإنما تفرض مراجعة كثير من المسلمات التي استندت إليها النظريات الإجرامية التقليدية .فقد كان الضبط الاجتماعي، كما تصوره هيرشي، يقوم على افتراض أن الروابط الأسرية والتعليمية والمهنية تمثل الإطار الرئيس لتشكيل الامتثال للقانون .غير أن البيئة الرقمية أوجدت فضاءات اجتماعية جديدة، لا تقل تأثيرا عن المؤسسات التقليدية، بل قد تنافسها في صناعة الهوية والانتماء واكتساب القيم والمهارات[99] .ومن ثم، فإن السؤال لم يعد يتعلق فقط بمدى قوة الرابطة الاجتماعية، وإنما بطبيعة ومكونات الرابطة ذاتها، وبما إذا كانت الروابط الرقمية أصبحت تمارس وظائف الضبط أو التحفيز على الانحراف التي كانت تؤديها الروابط الاجتماعية التقليدية .وقد اتجهت الأدبيات الحديثة إلى التأكيد على أن نظرية هيرشي ما تزال تحتفظ بقيمة تفسيرية معتبرة، لكنها تحتاج إلى إعادة قراءة في ضوء أنماط التفاعل الاجتماعي التي أفرزها العصر الرقمي[100].

---

[97] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، فيينا،2013 ، ص15

[98] خالد حسن أحمد لطفي، الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2019 ، ص.30-

[99] تميم عبد الله سيف التميمي، مرجع سابق، ص.60-

[100] محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات :القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط7،2012 ، ص.45

ومن منظور هذه الدراسة، لا يتمثل الهدف في البحث عن أوجه التشابه الشكلية بين نظرية الضبط الاجتماعي والجريمة السيبرانية، وإنما في اختبار مدى قدرة الفرضيات التي أقام عليها هيرشي نموذجه التفسيري على استيعاب خصائص المجرم السيبراني المعاصر .فهل ما يزال ضعف الروابط الاجتماعية التقليدية يمثل المدخل الرئيس لتفسير السلوك الإجرامي الرقمي؟ أم أن الفضاء السيبراني أفرز أنماطا جديدة من الروابط والانتماءات تستوجب إعادة بناء المفاهيم المركزية التي قامت عليها النظرية؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي، ابتداءً، الوقوف على خصوصية الجريمة السيبرانية وخصائص مرتكبها، باعتبارهما الإطار الذي سيحدد لاحقا مدى صلاحية نظرية الضبط الاجتماعي لتفسير هذا النمط المستحدث من الإجرام[101] .

الفقرة الأولى :مفهوم الجريمة السيبرانية وخصوصية محلها الإجرامي

لا تكمن خصوصية الجريمة السيبرانية في استعمال الحاسوب أو شبكة الإنترنت بوصفهما وسيلة لارتكاب الفعل الإجرامي، لأن هذا التصور، وإن كان صالحا لوصف الجانب التقني للجريمة، يبقى قاصرا عن استيعاب التحول الذي أحدثته الرقمنة في البنية التقليدية للظاهرة الإجرامية .فالجريمة السيبرانية لا تمثل مجرد امتداد إلكتروني للجرائم التقليدية، وإنما تعكس انتقال النشاط الإجرامي ذاته إلى بيئة قانونية واجتماعية مختلفة، تغيرت فيها طبيعة محل الاعتداء، وهوية الفاعل، وخصائص الضحية، وآليات التنفيذ، وحتى مفهوم المكان والزمان اللذين ارتبط بهما التجريم في القانون الجنائي الكلاسيكي .ومن ثم، فإن محاولة إخضاعها للمفاهيم التقليدية دون مراعاة هذه الخصوصية قد تؤدي إلى اختزال ظاهرة مركبة في إطار قانوني لم يعد يعكس واقعها الإجرامي[102].

ويكشف تطور الدراسات الحديثة أن الإشكال لم يعد منصبا على إيجاد تعريف جامع للجريمة السيبرانية بقدر ما أصبح يتعلق بتحديد الخصائص التي تميزها عن غيرها من الجرائم .فالمراجعات العلمية الحديثة تبين أن الجرائم السيبرانية تتسم بخصائص يصعب تجاهلها، من أهمها عابرية الحدود، وإمكانية إخفاء الهوية، والاعتماد على المعرفة التقنية، وسرعة التنفيذ، واتساع نطاق الضرر، وإمكانية استهداف

[101] Ki Hong (Steve) Chon, Cybercrime Precursors: Towards a Model of Offender Resources, PhD thesis, Australian National University, 2016, p. 45.

[102] تميم عبد الله سيف التميمي، مرجع سابق، ص.55

عدد غير محدود من الضحايا في وقت واحد،[103] وهي خصائص جعلت من الجريمة السيبرانية ظاهرة تختلف في منطقها الإجرامي عن الجريمة التقليدية، وليس فقط في وسيلة ارتكابها .ولذلك، فإن فهم هذا النمط من الإجرام يقتضي تجاوز التعريفات التشريعية الجامدة إلى تحليل البيئة التي ينتج داخلها السلوك الإجرامي الرقمي[104].

ومن منظور علم الإجرام، فإن أخطر ما أفرزته البيئة الرقمية لا يتمثل في ظهور أدوات جديدة لارتكاب الجريمة، وإنما في إعادة تشكيل العلاقة بين الفاعل الإجرامي ومحيطه الاجتماعي .ففي الجريمة التقليدية، كان ارتكاب الفعل الإجرامي يفترض – في الغالب – احتكاكا مباشرا بالضحية، أو على الأقل وجودا ماديا داخل المجال الذي تقع فيه الجريمة، الأمر الذي يجعل الجاني خاضعا بدرجات متفاوتة للرقابة الاجتماعية وللضغوط النفسية والأخلاقية المصاحبة للفعل الإجرامي[105] .أما في الفضاء السيبراني، فإن هذه القيود تتراجع بصورة ملحوظة نتيجة إخفاء الهوية، واتساع المسافة بين الجاني والضحية، وغياب التفاعل الإنساني المباشر، وهو ما قد يؤدي إلى إضعاف أثر الضبط غير الرسمي الذي شكل حجر الزاوية في نظرية هيرشي .ولا يعني ذلك أن البيئة الرقمية تنتج الجريمة بصورة آلية، وإنما تعيد تشكيل الشروط الاجتماعية والنفسية التي تجعل السلوك الإجرامي أكثر أو أقل احتمالا[106].

ومن هنا، يبدو أن النقاش لم يعد يتعلق بخصوصية الجريمة السيبرانية في ذاتها، وإنما بمدى قدرة النظريات الإجرامية التقليدية على تفسير هذا التحول .فإذا كانت نظرية الضبط الاجتماعي تفترض أن قوة الروابط الاجتماعية تحد من احتمالية الانحراف، فإن البيئة الرقمية تثير سؤالا أكثر تعقيدا :هل تراجعت فاعلية هذه الروابط فعلا، أم أنها أعادت إنتاج نفسها في صورة روابط رقمية ومجتمعات افتراضية تمارس أنماطا جديدة من الضبط أو التحفيز على الانحراف؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي الانتقال من دراسة الجريمة إلى دراسة الفاعل الإجرامي نفسه، لأن فهم خصائص المجرم السيبراني يمثل المدخل

[103] Erica D. Sizemore, Youth Bullying: From Traditional Bullying Perpetration to Cyberbullying Perpetration and the Role of Gender, MA thesis, East Tennessee State University, 2015, p. 12.

[104] خالد حسن أحمد لطفي، الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2019 ، ص25

[105] Ki Hong Steve, Chon, op. cit., p. 204.

[106] تميم عبد الله سيف التميمي، الجرائم المعلوماتية في الاعتداء على الأشخاص، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض،2018 ،ص ص.67-

الحقيقي لاختبار مدى صلاحية نظرية الضبط الاجتماعي في البيئة الرقمية، وهو ما ستتناوله الفقرة الموالية.[107]

الفقرة الثانية :المجرم السيبراني وإعادة مساءلة مفهوم الرابطة الاجتماعية

تكمن إحدى أكثر المفارقات إثارة في الجريمة السيبرانية في أنها لا تضع نظرية الضبط الاجتماعي أمام حالة من غياب الروابط الاجتماعية، وإنما أمام حالة قد تكون فيها هذه الروابط نفسها جزءا من المشكلة التفسيرية .فقد انطلقت نظرية هيرشي من افتراض مؤداه أن الفرد كلما ازداد ارتباطا بالمجتمع، وتعمق اندماجه في مؤسساته، واشتد التزامه بقيمه ومعاييره، تراجعت احتمالات انخراطه في السلوك الإجرامي. غير أن قراءة أولية لبعض أنماط الجريمة السيبرانية تكشف وضعية أكثر تعقيدا؛ إذ نجد أنفسنا أحيانا أمام فاعلين يتمتعون بدرجات مرتفعة من الاندماج الاجتماعي والتعليمي والمهني، ومع ذلك ينخرطون في أنشطة إجرامية رقمية قد تتسم بدرجة عالية من التنظيم والاحتراف[108].

ولا يتعلق الأمر هنا بمجرد استثناءات فردية، بل بتحول يمس طبيعة العلاقة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي .فالمجرم السيبراني لا يتحرك غالبا داخل فراغ اجتماعي، بل داخل شبكات من العلاقات والتفاعلات والمعايير التي تمنحه الشعور بالانتماء والاعتراف والشرعية .ومن المفارقات أن بعض المجتمعات الرقمية المغلقة لا تكتفي بتوفير المعرفة التقنية اللازمة لارتكاب الجريمة، بل تنتج أيضا منظومة إجرامية خاصة بها، ينظر داخلها إلى الاختراق أو تجاوز القيود التقنية أو التحايل على الأنظمة بوصفه دليلا على الكفاءة والتميز لا بوصفه سلوكا منحرفا .وهنا لا يختفي الضبط الاجتماعي، بل يعاد توجيهه؛ إذ تتحول الجماعة من أداة للامتثال إلى أداة لإضفاء المشروعية الرمزية على السلوك المخالف للقانون.

ومن هذه الزاوية، يبدو أن الإشكال لا يكمن في ضعف الرابطة الاجتماعية بقدر ما يكمن في موضوع هذه الرابطة واتجاهها .فالفرد قد يكون مرتبطا بقوة بالجماعة التقليدية، لكنه في المقابل مرتبط بجماعة رقمية تمنحه هوية بديلة عن الهوية القانونية التي يفترضها المجتمع .وقد يكون مندمجا بصورة كاملة، لكن داخل فضائه الافتراضي يعيد من خلاله تعريف مفاهيم الشرعية والنجاح والاعتراف بصورة

[107] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 35-38.
[108] Melinda S. Furtaw, op. cit., p. 26.

تختلف عن المنظور القانوني السائد .وهذا ما يدفع إلى التساؤل عما إذا كانت الجريمة السيبرانية تكشف قصورا في نظرية الضبط الاجتماعي، أم أنها تكشف فقط أن مفهوم" المجتمع "الذي افترضته النظرية أصبح أكثر تعقيدا مما كان عليه عند صياغتها في ستينيات القرن الماضي[109] .

والأخطر من ذلك أن البيئة الرقمية أفرزت شكلا جديدا من الانتماء لا يقوم على القرب المكاني أو الروابط العائلية أو المهنية، وإنما على الاشتراك في الاهتمامات والمهارات والرموز الرقمية .وفي ظل هذا التحول، لم يعد الفرد يكتسب هويته الاجتماعية من مؤسسة واحدة أو من مجال اجتماعي محدد، بل أصبح ينتقل بين دوائر متعددة من الانتماء الواقعي والافتراضي .ومن ثم، فإن تفسير السلوك الإجرامي لم يعد يقتضي فقط قياس قوة الروابط الاجتماعية، وإنما تحليل البنية القيمية للفضاءات التي تنتج هذه الروابط . وهنا تحديداً تظهر حدود القراءة التقليدية لنظرية هيرشي، لأن السؤال لم يعد" :هل توجد رابطة اجتماعية؟"، بل" :أي نوع من الروابط الاجتماعية ينتج الامتثال، وأي نوع منها قد ينتج الانحراف؟"

وبذلك، فإن المجرم السيبراني لا يمثل مجرد فاعل إجرامي جديد، بل يمثل تحديا نظريا يدفع إلى إعادة التفكير في أحد أكثر مفاهيم علم الإجرام رسوخا، وهو مفهوم الرابطة الاجتماعية نفسه .وإذا كانت

نظرية الضبط الاجتماعي قد نجحت في تفسير جانب مهم من الجريمة التقليدية من خلال قوة الروابط الاجتماعية أو ضعفها، فإن البيئة الرقمية تفرض اليوم الانتقال من تحليل درجة الرابطة إلى تحليل طبيعة الرابطة ومحتواها القيمي، وهو تحول يبدو ضروريا لفهم السلوك الإجرامي السيبراني المعاصر وفحص مدى صلاحية النظرية لتفسيره[110] .

[109] Barbara J. Costello and John H. Laub, op. cit., pp. 38-40.

[110] Tina Fowler, The Role of Social Bonds, Self-Control, and Specific Interventions on Outcomes for Serious Juvenile Offenders, PhD dissertation, Prairie View A&M University, 2022, p. 3, p. 3.

خاتمة

كشفت هذه الدراسة أن الجريمة السيبرانية لا تمثل مجرد نمط مستحدث من السلوك الإجرامي فرضته التطورات التكنولوجية، وإنما تشكل تحديا نظريا حقيقيا أمام النماذج التفسيرية التقليدية التي نشأت في سياقات اجتماعية سابقة على الثورة الرقمية .ومن بين هذه النماذج، تحتل نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي مكانة خاصة داخل الفكر الإجرامي المعاصر، بالنظر إلى ما أحدثته من تحول في طريقة التفكير في الظاهرة الإجرامية من خلال نقل مركز التحليل من البحث عن أسباب الجريمة إلى البحث عن أسباب الامتثال للقواعد القانونية والاجتماعية[111].

وقد بينت الدراسة أن القيمة العلمية للنظرية لا تزال قائمة رغم مرور أكثر من نصف قرن على ظهورها، وذلك لكونها قدمت إطارا تفسيريا متماسكا يربط بين السلوك الإجرامي وضعف الروابط الاجتماعية التي تربط الفرد بالمجتمع .كما أظهرت العديد من الدراسات التطبيقية أن عناصر الرابطة الاجتماعية، ولا سيما الارتباط والالتزام والاعتقاد، ما تزال تحتفظ بقدرة تفسيرية معتبرة في فهم عدد من أنماط الانحراف والسلوك الإجرامي، بما في ذلك بعض صور الجريمة السيبرانية المرتبطة بالأحداث والشباب وضعف الرقابة الأسرية والاجتماعية[112].

غير أن الدراسة خلصت في المقابل إلى أن تطبيق نظرية الضبط الاجتماعي على الجريمة السيبرانية يكشف عن حدود لا يمكن تجاهلها .فالمجرم السيبراني لا ينتمي دائما إلى الفئات التي تعاني من التفكك الاجتماعي أو ضعف الاندماج داخل المؤسسات التقليدية، بل قد يكون شخصا يتمتع بدرجة عالية من التعليم والاستقرار المهني والاندماج الاجتماعي .كما أن البيئة الرقمية أفرزت أنماطا جديدة من التفاعل والانتماء لم تكن حاضرة عند بناء النظرية، الأمر الذي يجعل تفسير السلوك الإجرامي انطلاقا من قوة الروابط الاجتماعية أو ضعفها وحدها أمرا غير كافٍ لاستيعاب تعقيد الظاهرة الإجرامية المعاصرة.

ومن هنا، فإن أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة تتمثل في أن الإشكال لا يكمن في تراجع أهمية الرابطة الاجتماعية، وإنما في تغير طبيعتها .فالمجتمع الرقمي لم يؤد إلى اختفاء الروابط الاجتماعية، بل

[111] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، فيينا،2013 ، ص.22-15
[112] عبد الفتاح الصيفي، مرجع سابق، ص.95-87

أعاد إنتاجها في صور جديدة داخل المجتمعات الافتراضية والشبكات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي .وبالتالي، فإن السؤال الذي ينبغي أن يطرحه الباحث اليوم لم يعد يتعلق بمدى وجود الرابطة الاجتماعية من عدمه، وإنما بطبيعة هذه الرابطة والمرجعية القيمية التي تؤطرها والوظيفة التي تؤديها.فقد تصبح الرابطة الاجتماعية أداة للامتثال عندما ترتبط بقيم المجتمع والقانون، كما قد تتحول إلى أداة لتعزيز الانحراف عندما تتشكل داخل جماعات رقمية تنتج معايير مضادة للنظام القانوني[113] .

وتأسيسا على ذلك، ترى هذه الدراسة أن مستقبل نظرية الضبط الاجتماعي لا يكمن في التخلي عنها أو اعتبارها غير صالحة لتفسير الجريمة السيبرانية، وإنما في إعادة تطويرها بما يستوعب التحولات التي مست بنية العلاقات الاجتماعية في العصر الرقمي .فبدلا من الاقتصار على مفهوم الرابطة الاجتماعية التقليدية، أصبح من الضروري توسيع التحليل ليشمل الروابط الرقمية والافتراضية، ودراسة أثرها في تشكيل الهوية والانتماء والولاء والسلوك الإجرامي .كما أن تفسير الجريمة السيبرانية يقتضي تبني مقاربة تكاملية تجمع بين نظرية الضبط الاجتماعي وبعض النظريات الإجرامية الحديثة، وعلى رأسها نظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية النشاط الروتيني، ونظرية الاختيار العقلاني، بما يسمح بفهم أكثر شمولا وتعقيدا للسلوك الإجرامي داخل الفضاء السيبراني[114] .

النتائج

– ما تزال نظرية الضبط الاجتماعي تحتفظ بقيمة تفسيرية مهمة في مجال الجريمة السيبرانية

–لا يمكن تفسير جميع أنماط الجريمة السيبرانية بالاعتماد على ضعف الروابط الاجتماعية التقليدية فقط

–البيئة الرقمية أفرزت أشكالا جديدة من الانتماء والتفاعل الاجتماعي لم تستوعبها النظرية في صورتها الأصلية

–المجرم السيبراني ليس بالضرورة شخصا يعاني من التفكك الاجتماعي أو ضعف الاندماج المجتمعي.

[113] جمال معتوق، مرجع سابق، ص.60-55

[114] Tina Fowler, The Role of Social Bonds, Self-Control, and Specific Interventions on Outcomes for Serious Juvenile Offenders, PhD dissertation, Prairie View A&M University, 2022, p. 3, p. 3.

– طبيعة الرابطة الاجتماعية أصبحت أكثر أهمية من مجرد درجة قوتها أو ضعفها

التوصيات

– تشجيع الدراسات الإجرامية العربية التي تربط بين النظريات الإجرامية التقليدية والتحولات الرقمية.

– تطوير الأبحاث المتعلقة بتأثير المجتمعات الرقمية والافتراضية في تشكيل السلوك الإجرامي.

– إدماج البعد الإجرامي والنفسي والاجتماعي في السياسات الوطنية لمكافحة الجرائم السيبرانية.

– تعزيز برامج التربية الرقمية والوعي القانوني داخل المؤسسات التعليمية.

– دعم الدراسات التطبيقية التي تختبر عناصر نظرية الضبط الاجتماعي في البيئة الرقمية العربية.

آفاق البحث المستقبلي

يفتح هذا الموضوع المجال أمام دراسات لاحقة تتناول مثلا، أثر شبكات التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل آليات الضبط الاجتماعي، ودور المجتمعات الافتراضية في إنتاج أنماط جديدة من الانحراف، وإمكانية بناء نموذج إجرامي رقمي يجمع بين الرابطة الاجتماعية التقليدية والروابط الافتراضية المستحدثة . كما يظل التساؤل مطروحاً حول ما إذا كان المجتمع الرقمي قد أعاد تعريف مفهوم الانتماء الاجتماعي نفسه، وهو سؤال يبدو مرشحا لأن يشكل أحد أهم محاور البحث الإجرامي خلال العقود المقبلة.

ويمكن ختم المقال بهذه الجملة:

"إذا كان هيرشي قد بنى نظريته انطلاقا من سؤال :لماذا لا ينحرف الأفراد رغم قدرتهم على ذلك؟ فإن المجتمع الرقمي يفرض اليوم سؤالاً جديداً :إلى أي مجتمع ينتمي الفرد عندما يصبح انتماؤه الافتراضي أكثر تأثيرا من انتمائه الواقعي؟"

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الفالح، سليمان بن قاسم .الضبط الاجتماعي :مفهومه وأبعاده والعوامل المحددة له .العبيكان للنشر، الرياض،2020 .

التميمي، تميم عبد الله سيف .الجرائم المعلوماتية في الاعتداء على الأشخاص .مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض،2018 .

حسني، محمود نجيب .شرح قانون العقوبات :القسم العام .دار النهضة العربية، القاهرة، ط7،2012 .

عبيد، رؤوف .أصول علمي الإجرام والعقاب .دار النهضة العربية، القاهرة،1985 .

لطفي، خالد حسن أحمد .الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية .دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2019 .

معتوق، جمال".عرض لنظرية الضبط الاجتماعي عند ترافيس هيرشي ".مجلة سوسيولوجيا الجريمة، جامعة ابن خلدون، تيارت،2021 ، ص62-45 .

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .(UNODC) دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية . فيينا،2013 .

نيوبرن، تيم .علم الجريمة :مقدمة قصيرة جدا .ترجمة هنداوي، القاهرة،2019 .

الصيفي، عبد الفتاح .علم الإجرام والعقاب .دار النهضة العربية، القاهرة،2000 .

هيرشي، ترافيس .أسباب جنوح الأحداث .ترجمة محمد سلامة غباري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

المراجع باللغة الأجنبية

Hirschi, Travis. Causes of Delinquency. University of California Press, 1969.

Costello, Barbara J. "Hirschi, Travis: Social Control Theory." Encyclopedia of Criminological Theory, SAGE, 2010, pp. 450–456.

Costello, Barbara J., and John H. Laub. "Social Control Theory: The Legacy of Travis Hirschi's Causes of Delinquency." Annual Review of Criminology, vol. 3, 2020, pp. 21–41.

Chon, Ki Hong (Steve). Cybercrime Precursors: Towards a Model of Offender Resources. PhD thesis, Australian National University, 2016.

Fowler, Tina. The Role of Social Bonds, Self-Control, and Specific Interventions. PhD dissertation, Prairie View A&M University, 2022.

Furtaw, Melinda S. Families, General Strain, Social Control and Adolescent Pain Killer Use. MA thesis, Grand Valley State University, 2015.

Sizemore, Erica D. Youth Bullying. MA thesis, East Tennessee State University, 2015.

Wiatrowski, Michael David. Social Control Theory and Delinquency. PhD dissertation, Portland State University, 1978.